

بمناسبة اليوم العالمي للمسنين الذي يصادف يوم 01/10/2006

الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول واقع كبار السن في الأراضي الفلسطينية.

- 459 مليون عدد كبار السن (المسنون) في العالم أي ما نسبته 7.0% من مجموع سكان العالم، عام 2006.
- 117 ألف مسن (كبير السن) في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 ويتوقع أن يصل عددهم إلى 126 ألفاً في العام 2010 كما يتوقع أن يصل العدد إلى 172 ألف في العام 2020، مقارنة بعام 2006.
- 36.7% من مجمل كبار السن في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر، ويشكلون ما نسبته 3.3% من إجمالي الفقراء في الأراضي الفلسطينية، 2005.
- كبار السن راضون عن ظروف المعيشة فيما يتعلق بالطعام الذي يتناولونه من حيث الكمية والنوعية في حين أنهم أقل رضى عن الضمان الاجتماعي.

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عشية اليوم العالمي للمسنين الذي يصادف يوم الأحد الموافق 01/10/2006 بياناً صحفياً حول كبار السن في الأراضي الفلسطينية، مشيراً بهذه المناسبة إلى أن الإنسان يمر في حياته بعدة مراحل منها مرحلة الطفولة والشيخوخة، ويحتاج إلى رعاية خاصة في هاتين المرحلتين. وإذا كانت مرحلة الطفولة قد حظيت باهتمام واضح على المستوى القومي والدولي، إلا أن مرحلة الشيخوخة لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام وخاصة في البلاد النامية. ونظراً لارتفاع نسبة كبار السن في العالم نتيجة لانخفاض نسبة وفيات الأطفال وارتفاع معدلات توقعات الحياة، سيؤدي إلى انعكاسات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يحتم الاهتمام بقضية الرعاية المتكاملة لـكبار السن.

وأضاف الإحصاء الفلسطيني أنه على مستوى الوطن فقد شهدت الأراضي الفلسطينية تحسناً ملحوظاً في مختلف جوانب الحياة كالمستوى الصحي والمعيشي منذ بداية العقد الماضي مما انعكس بالإيجاب على أفراد المجتمع، فارتفعت معدلات البقاء على قيد الحياة إلى نحو 5-6 سنوات خلال العقد ونصف العقد الماضيين، حيث ارتفع من نحو 67.0 لكل من الذكور الإناث عام 1992 إلى 71.7 سنة للذكور و 73.2 سنة للإناث لعام 2006 مع التوقع بارتفاع هذا المعدل خلال السنوات القادمة ليصل إلى نحو 73.0 سنة للذكور و 74.5 سنة للإناث لعام 2015، وقد أدى ارتفاع معدل توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة إلى ارتفاع أعداد كبار السن في الأراضي الفلسطينية مما يستدعي إلى ضرورة البحث والدراسة في مجال أوضاع المسنين في الأراضي الفلسطينية.

واستعرض الإحصاء الفلسطيني أهم النتائج الواردة في هذا البيان والتي جاءت على النحو التالي:

كبار السن في العالم:

459 مليون مسن في العالم عام 2006

تظهر مؤشرات الإحصاءات الديمografية اختلال شكل الهرم السكاني في بعض دول العالم، وذلك بتضخم قمة الهرم السكاني ووسطه، (فئة كبار السن والشباب) سنة بعد سنة، وقد وصل الأمر في بعض الدول المتقدمة إلى درجة انقلاب الهرم السكاني بسبب تزايد عدد كبار السن وقلة المواليد، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة نتيجة للتطور المستمر والمتسارع في الخدمات

الصحية، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بفئة كبار السن بشكل خاص. وعند إلقاء نظرة سريعة على حجم فئة كبار السن في العالم نجد أنه قد بلغ 459 مليون مسن (الأفراد 65 سنة فأكثر) في عام 2006.

الأوضاع الديمografية لكبار السن في الأراضي الفلسطينية:

ثبات نسبة كبار السن في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات القادمة

يمتاز المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بأنه مجتمع فتي حيث تشكل فئة صغار السن حوالي نصف المجتمع في حين لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من حجم السكان. في منتصف العام 2006، بلغ عدد كبار السن (الأفراد 65 سنة فأكثر) 116,628 فرداً (بواقع 49,899 من الذكور، و 66,729 من الإناث)، أي ما نسبته 3.0% من مجمل السكان، مع العلم أن نسبة كبار السن في الدول المتقدمة مجتمعة قد بلغت 15.0% من إجمالي سكان تلك الدول، أعلاها في اليابان إذ تبلغ 20.0% من إجمالي سكانها، و 16.0% من إجمالي سكان المملكة المتحدة، في حين تبلغ نسبة كبار السن في الدول النامية مجتمعة حوالي 5.0% فقط من إجمالي سكان تلك الدول. رغم الزيادة المطلقة لأعداد كبار السن في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات القادمة إلا أنه يتوقع أن تبقى نسبتهم من إجمالي السكان منخفضة، إذ يتوقع أن يبلغ عدد كبار السن في الأراضي الفلسطينية في عام 2010 حوالي 125,532 فرداً، بزيادة 7.6% عن العام 2006، وبنسبة 2.8% فقط من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية عام 2010، في حين يتوقع أن يبلغ عددهم 171,485 فرد في العام 2020، بزيادة مقدارها 47.0% من إجمالي المسنين عام 2006 وبنسبة 2.9% من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية عام 2020. وقد يعزى ثبات نسبة المسنين من إجمالي السكان خلال السنوات القادمة إلى استمرار تأثير معدلات الخصوبة المرتفعة في الأراضي الفلسطينية - خاصة في قطاع غزة - على التركيب العمري للسكان، مع ملاحظة وجود فروق واضحة ما بين نسب كبار السن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إذ بلغت حوالي 3.3% و 2.5% لعام 2006 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

يعود ارتفاع نسبة الإناث كبار السن مقابل الذكور كبار السن إلى ارتفاع العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للإناث مقابل الذكور

على مستوى الجنس، فقد بلغت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية لعام 2006 حوالي 2.5% للذكور مقابل 3.5% للإناث، بنسبة جنس مقدارها 74.8 ذكر لكل 100 أنثى. وارتفاع نسبة الإناث مقابل الذكور لدى كبار السن تعود لأسباب بيولوجية وصحية، حيث يزيد العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للإناث مقابل الذكور في معظم دول العالم. يبلغ العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة في الأراضي الفلسطينية 73.2 سنة للإناث و 71.7 سنة للذكور، مقابل 73.0 سنة للذكور و 80.0 سنة للإناث في الدول المتقدمة. سجلت اليابان أعلى عمر متوقع لدى سكانها إذ بلغ للذكور 78.0 سنة و 85.0 سنة للإناث، وبلغ 76.0 سنة للذكور و 81.0 سنة للإناث في المملكة المتحدة، في حين بلغ 63.0 سنة للذكور، و 67.0 سنة للإناث في الدول النامية.

الأسرة وكبار السن:

أسرة من بين كل ثمانٍ أسر في الأراضي الفلسطينية يرأسها مسن (%) 10.3

منذ أربعين سنة مضت كانت الأسرة الممتدة هي النمط السائد للعائلة الفلسطينية، ويعود سيادة هذا النمط من الأسرة إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني الزراعي حيث تعمد العائلة الفلسطينية على الزراعة كمصدر للدخل الأمر الذي يتطلب عمل كافة أفراد الأسرة بالزراعة، أما السبب الآخر لوجود العائلة الممتدة هو الحاجة إلى الأمان والحماية. ولكن مع بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأ هذا النمط من العائلة بالانخفاض ليسود مكانة نمط العائلة النووية ولكن رغم ذلك فما زال لكبار السن المكانة والاحترام، ولا تزال العائلة في الأراضي الفلسطينية تحافظ على ترابطها الأسري وعلى محبة واحترام ورعاية المسن بالرغم من التحولات الكبيرة التي طرأت على نمط حياة العائلة الفلسطينية خلال السنوات الماضية، إذ أظهرت النتائج أن نسبة الأسر الممتدة في الأراضي الفلسطينية قد انخفضت لتصل إلى 15.4% في عام 2006، (بواقع 13.1% في الضفة الغربية و 19.8% في قطاع غزة).

كما بلغت نسبة الأسر التي يرأسها رب أسرة مسن 10.3% من الأسر الفلسطينية. وتشير البيانات إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسن تكون في العادة صغيرة نسبياً إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن في الأراضي الفلسطينية 3.6 فرداً مقابل 6.3 فرداً للأسر التي يرأسها غير مسن، مع العلم أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية لعام 2006 قد بلغ 6.0 فرداً.

وعند توزيع كبار السن حسب حالتهم الزوجية نجد أن 88.7% من كبار السن الذكور في الأراضي الفلسطينية هم متزوجون مقابل 33.6% من الإناث متزوجات، في حين بلغت نسبة الأرامل من كبار السن 10.2% للذكور، مقابل 60.6% للإناث، ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة لكبار السن الذكور عنها للإناث إلى احتمال زواج الذكر بعد وفاة زوجته أكبر من احتمال زواج الأنثى، وارتفاع العمر المتوقع للإناث مقابل الذكور.

الحالة العملية:

9.8% من المسنين مشاركون في القوى العاملة الفلسطينية، وأكثر من ثلثي العاملين منهم يعملون لحسابهم.

يرتبط تعريف المسن في كثير من الدول بسن التقاعد فيها، حيث يفترض بالأفراد الذين يبلغون الخامسة والستين من العمر فأكثر أن يكونوا خارج القوى العاملة، لكن للظروف الاقتصادية أو الاجتماعية التي يعيشها كبار السن أو من يعيلوهم قد تدفعهم لأن يكونوا داخل القوى العاملة لسنوات إضافية أخرى قد تصل حتى بداية عقد الثمانينيات من العمر أحياناً، فقد بلغت نسبة مساهمة كبار السن من إجمالي المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حوالي 9.8% عام 2005، مع العلم أن هذه النسبة بلغت لكبار السن في إسرائيل 9.8% لعام 2003، في حين لم تتجاوز نسبة مشاركة كبار السن في المملكة المتحدة 6% من إجمالي كبار السن. وعند توزيع كبار السن حسب الحالة العملية تظهر النتائج أن 9.2% هم أصحاب عمل، و73.2% يعملون لحسابهم 8.5% مستخدمون بأجر، في حين 9.2% أعضاء أسر غير مدفوعي الأجر، ويتبين من ذلك أن معظم كبار السن المشاركين في القوى العاملة يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب أسرهم، في حين هناك نسبة بسيطة من كبار السن هم مستخدمون بأجر.

الحالة التعليمية:

ارتفاع نسبة الأمية في صفوف كبار السن

ضمن مبادئ ووصيات الأمم المتحدة المتعلقة ببار السن فإنه ينبغي أن تناح لبار السن إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والتربوية، كما تشجع الأمم المتحدة الحكومات والمنظمات الدولية على دعم البرامج الرامية إلى تسهيل وصول كبار السن إلى المؤسسات الثقافية (المتحف والمسارح دور الموسيقى دور السينما....).

عند دراسة الواقع التعليمي لبار السن فإن الإحصائيات تشير إلى أن هناك نسبة عالية منهم أميون، إذ بلغت نسبة كبار السن الذين لم ينهاوا أية مرحلة تعليمية 79.1% من مجمل كبار السن (أي ما نسبته 32.1% من مجمل الأفراد 15 سنة فأكثر الذين لم ينهاوا أي مرحلة تعليمية)، في حين لم تتجاوز نسبة كبار السن الذين أنهوا دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 سوى 3.7%， (أي ما نسبته 1.5% من مجمل الأفراد 15 سنة فأكثر الذين أنهوا دبلوم متوسط فأعلى). وحيث أن التعليم قبل نحو خمسين عاماً لم يكن متوفراً للجميع وخاصة في التجمعات الريفية، فلم يكن يولي الأهل الأهمية الازمة لتعليم أولائهم في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية للأسر آذاك، فضلاً عن عدم توفر المدارس ودور التعليم. كما أظهرت بيانات التعليم أن هناك تميزاً واضحاً بين الذكور والإإناث في التحصيل العلمي، حيث أن نسبة كبار السن الذكور الذين أنهوا دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية بلغت 7.0%， (أي ما نسبته 2.2% من مجمل الأفراد الذكور 15 سنة فأكثر الذين يحملون نفس المؤهل). وانخفضت لدى كبار السن لتصل إلى 1.1% فقط، (أي ما نسبته 0.6% من مجمل الأفراد الإناث 15 سنة فأكثر اللواتي يحملن نفس المؤهل).

أما بالنسبة لمن لم ينهاوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى كبار السن الذكور في العام 2006 في الأراضي الفلسطينية 64.2% (أي ما نسبته 33.8% من مجمل الأفراد الذكور 15 سنة فأكثر الذين لم ينهاوا أية مرحلة تعليمية) مقارنة مع 90.3% للإناث (أي ما نسبته 30.1% من مجمل الأفراد الإناث 15 سنة فأكثر اللواتي يحملن نفس المؤهل). وربما يعزى الفرق في التحصيل العلمي بين الذكور والإإناث في الأراضي الفلسطينية إلى تفضيل الأهل لمواصلة تعليم الذكور على الإناث، كما أن نسبة كبيرة من الإناث تقطع عن مواصلة الدراسة بسبب الزواج المبكر.

الحالة الصحية:

ثلث كبار السن مصابون بأمراض ضغط الدم

رغم نجاح الطب في الحد من انتشار بعض الأمراض التي كانت تفتكر بالبشرية، وتتوفر فرص النجاح للشفاء من بعضها الآخر، إلا أن هناك ارتباط وثيق ما بين الوضع الصحي للأفراد والتقدم في العمر، فهناك علاقة وثيقة ما بين تقدم العمر والأمراض وخاصة الأمراض المزمنة وأمراض الشيخوخة كالسكري، وأمراض القلب، والسرطان. ورغم أن توصيات الأمم المتحدة تؤكد على حق المسن في الاستفادة من برامج الرعاية الصحية في دولهم في حدود الموارد المتاحة، إلا أن كبار السن في معظم الدول لا ينتلقون الرعاية المأمولة نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية والصحية السائدة وجود اهتمامات أخرى ذات الأولوية الأولى لتلك الدول، والأراضي الفلسطينية لا تختلف كثيراً عن باقي الدول النامية في نسب ومعدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والإعاقات لبار السن، إذ تشير البيانات إلى أن نسبة الإصابة بالأمراض التالية: السكري، ضغط الدم، أمراض القلب، القرحة، أمراض المفاصل، 21.1%， 33.8%， 15.8%， 6.1%， 6.1%، و 19.6% على التوالي من مجمل الأفراد 65 سنة فأكثر، مع العلم أن نسبة إصابة الأفراد بالأمراض المزمنة على مستوى الأراضي الفلسطينية قد بلغت للسكري 2.2%， ضغط الدم 3.0%， أمراض القلب 1.2%， القرحة 0.7%， أمراض المفاصل 2.0%.

بلغت نسبة كبار السن الذين لا يعانون من أي مرض 40.6% مع فروق واضحة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت 50.5% على التوالي، وفروق واضحة حسب الجنس إذ تبدو صحة كبار السن الذكور أفضل منها للإناث كبار السن، إذ بلغت نسب كبار السن غير المصابين بأي مرض من الذكور 49.9% من مجمل الذكور كبار السن مقابل 33.6% للإناث كبيرات السن من مجمل الإناث كبيرات السن، في حين بلغت نسبة الذكور غير المصابين بأي مرض من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية 93.4% مقابل 91.1% للإناث.

الإعاقة الحركية أكثر انتشاراً بين كبار السن

وعند دراسة نمط الإعاقة بين كبار السن أظهرت بيانات عام 2004 أن نسبة المعاقين من كبار السن بلغت 8.7% من مجمل كبار السن، مع فروق واضحة ما بين الذكور والإناث إذ بلغت للذكور 10.3% مقابل 7.5% للإناث، في حين بلغت نسبة الإعاقة في الأراضي الفلسطينية 1.7% وذلك من مجمل السكان. وعند دراسة أنواع الإعاقة كانت الإعاقات الحركية والبصرية والسمعية أكثر أنواع الإعاقات انتشاراً لدى كبار السن إذ بلغت على التوالي 35.2%， 27.3%， 17.0%， بينما بلغت نسبة الإعاقات الحركية والبصرية والسمعية للسكان في الأراضي الفلسطينية بشكل عام 29.8% و 18.7% و 6.0%.

الأحوال المعيشية:

36.7% من كبار السن فقراء

تنص مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، على أنه ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملابس والرعاية الصحية، وأن يوفر لهم مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للعون الذاتي، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاكل كبار السن وتقديم المساعدة إليهم لضمان دمجهم في المجتمع، كما ينبغي للدول أن تقدم إعانات لكبار السن المحتججين في حدود الموارد المتاحة لها.

يرتبط الفقر في المجتمعات النامية على مستوى الأسر مع جنس رب الأسرة، إذ نلاحظ ارتفاع نسب الفقر بين الأسر التي ترأسها امرأة مقابل الأسر التي يرأسها ذكر، وعلى مستوى الأفراد هناك علاقة ما بين كبار السن والفقير فترتفع معدلات الفقر للكبار مقارنة بالشباب، فتشير البيانات إلى أن نسبة الفقر بين كبار السن لعام 2005 قد بلغت 36.7% من مجمل كبار السن، وهذه النسبة تشكل 33.3% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية، مع العلم أن نسبة كبار السن في المجتمع لا تتجاوز 3.0% من مجمل السكان، ويلاحظ أن هنالك فروق كبيرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة إذ بلغت نسب الفقراء من كبار السن في الضفة الغربية 26.6% في حين بلغت هذه النسبة في قطاع غزة 59.2%.

استخدام الوقت:

14 ساعة و35 دقيقة يقضيها المسن يومياً في العناية الشخصية والمحافظة على الذات

تنص مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، أنه ينبغي في السنوات التي تسبق التقاعد، تنفيذ برامج الإعداد للتقاعد، بمشاركة ممثلي منظمات أصحاب العمل والعمال وغيرها من الهيئات المعنية، من أجل إعداد العمال كبار السن لمواجهة وضعهم الجديد. وينبغي لهذه البرامج، بصفة خاصة، أن تزود هؤلاء الأفراد بمعلومات حول حقوقهم والتزاماتهم كمتقاعدين، وعن الفرص

والشروط الالزامية لمواصلة القيام بنشاط وظيفي أو للاضطلاع بعمل تطوعي، وعن وسائل مكافحة الآثار الضارة للشيخوخة، وعن التسهييلات المتعلقة بنقل الكبار والأنشطة الثقافية، واستخدام أوقات الفراغ. إلا أن الوضع يبدو مختلفاً لدينا هنا في فلسطين، إذ ما أن يصل الفرد سن التقاعد أو سن الشيخوخة حتى يصبح حبيس البيت أو جليس المقهى، فقد أشارت بيانات مسح استخدام الوقت الذي نفذ عام 1999/2000 أن معدل الوقت المستخدم في العناية الشخصية والمحافظة على الذات للمسنين قد بلغ 14 ساعة و35 دقيقة يومياً، بزيادة قدرها 3 ساعة و28 دقيقة عن معدل الساعات التي يقضيها الأفراد 10 سنوات فأكثر، في حين يقضي المسن في المعدل 4 ساعات و42 دقيقة يومياً في النشاطات الثقافية والاجتماعية، بزيادة قدرها ساعة و33 دقيقة عن معدل الساعات التي يقضيها الأفراد 10 سنوات فأكثر.

و حول الأماكن التي يرتادها المسن الفلسطيني أظهرت البيانات أن معدل الوقت الذي يقضيه المسن في البيت قد بلغ 17 ساعة و 16 دقيقة (14 ساعة و 22 دقيقة للذكور، 20 ساعة و 9 دقائق للإناث)، وجاء مكان العمل في المرتبة الثانية للأماكن التي يرتادها المسن إذ بلغ معدل الساعات اليومي في مكان العمل ساعتين ونصف يومياً (4 ساعات و 20 دقيقة للذكور، 40 دقيقة للإناث)، كما كان بيت أنس آخر من الأماكن التي يرتادها المسن خاصة الإناث منهم، إذ بلغ معدل الساعات اليومي الذي يقضيه المسن في بيوت الآخرين ساعة وربع الساعة يومياً.

الرضى عن الظروف المعيشية:

كبار السن غير راضين عن الضمان الاجتماعي والظروف الصحية ووقت الفراغ

في مجال الاهتمام بمقاييس مستوى المعيشة بمفهومه الشامل والحديث، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مقاييس الظروف المعيشية ضمن برنامج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2004. وقد تم في المسح استبيان آراء الأفراد (18 سنة فأكثر) عن مدى رضاهם عن الطعام والصحة والتعليم والسكن والبيئة والوقت وقت الفراغ والضمان الاجتماعي والسلامة الشخصية والفرص الاقتصادية.

وقد أظهرت النتائج أن المسنين أكثر رضى عن أحوالهم في مجالات الطعام (82.0%)، والسلامة الشخصية (81.9%)، والسكن والبيئة (74.4%)، كما تشير البيانات أن المسنين أقل رضى عن أوضاعهم في مجالات وقت الفراغ (66.5%)، الصحة (64.8%)، أقل من نصف المسنين (43.5%) فقط راضون عن الجانب الخاص بالضمان الاجتماعي، وعليه فإنه ولغرض تحسين مجمل الرضى يتطلب الأمر تحسين مستوى الضمان الاجتماعي المقدم للمسنين وخاصة البرامج المتعلقة بدعم المسنين ورعايتهم سواء من ناحية البرامج الحكومية للرعاية أو الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية أو الدعم المقدم من المصادر الأخرى كالأقارب.